

الخطوط التوجيهية لإصدار الشهادات لتربية الأحياء المائية

النسخة التي وافقت عليها الدورة التاسعة والعشرون للجنة مصائد الأسماك

التي عقدت في روما، إيطاليا، من 31 يناير/كانون الثاني إلى 04 فبراير/شباط 2011

الخلفية

- 1- يشهد إنتاج الاستزراع المائي العالمي نموا قويا ويوفر كميات متزايدة من الأسماك والأغذية المائية للاستهلاك البشري، وهي نزعة من المتوقع استمرارها. مع أن نمو تربية الأحياء المائية يملك القدرة الكافية على تلبية الحاجة المتزايدة للأغذية المائية وعلى المساهمة في سلامة الأغذية، والحد من الفقر، وبشكل عام في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، فإن ثمة إدراكا متزايدا لضرورة تحسين إدارة القطاع من أجل التوصل إلى هذه القدرة.
- 2- يعتبر الاستزراع المائي قطاعا منتجا لأنواع كثيرة يشمل نظاما مختلفة ومواقع ومنشآت وممارسات وعمليات ومنتجات مختلفة، ويجري تحت نطاق واسع من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- 3- ينبغي أن تراعى، في الجهود المبذولة لتنمية الاستزراع المائي، الشواغل والمصالح الخاصة لصغار المزارعين محدودي الموارد، وأن تشجع المسؤولية الاجتماعية للشركات عن إدخال صغار المزارعين وغيرهم من صغار أصحاب الشأن في السلاسل السوقية. وينبغي ألا تقيد نظم إصدار الشهادات عقبات أمام التجارة وألا تستبعد منتجات صغار المزارعين المائيين من السلاسل السوقية.
- 4- ازداد إنتاج وتجارة الاستزراع المائي، ولكن ظهر معه قلق حول التأثير السلبي المحتمل على البيئة والمجتمعات والمستهلكين. حُدِّدت وعولجت الحلول للكثير من هذه المسائل. يُنظر إلى تطبيق شهادات الاستزراع المائي كأداة تركز على السوق ذات قدرة كبيرة للحد من التأثيرات السلبية المحتملة، وزيادة المنافع الاجتماعية والاستهلاكية والثقة في عملية إنتاج وتسويق الاستزراع المائي.
- 5- مع أن مسائل صحة الحيوانات المائية وسلامة الأغذية المرتبطة بالاستزراع المائي كانت خاضعة للشهادات والامتثال الدولي لسنوات عديدة، نجد أن جوانب الرفق بالحيوان والمسائل البيئية والنواحي الاجتماعية والاقتصادية لم تكن خاضعة للتنفيذ أو الشهادات بصورة ملائمة.

النطاق

- 6- تؤمن هذه الخطوط التوجيهية إرشادات من أجل وضع وتنظيم وتنفيذ نظم موثوقة لإصدار شهادات الاستزراع المائي.
- 7- تبحث الخطوط التوجيهية في سلسلة من المسائل التي ينبغي اعتبارها ذات صلة بإصدار شهادات الاستزراع المائي، وتشمل: (أ) الصحة والرفق بالحيوان، (ب) سلامة الأغذية، (ج) التكامل البيئي و (د) الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية المرتبطة بالاستزراع المائي.
- 8- تتوقف التنمية المستدامة للاستزراع المائي على ثلاثة عوامل هي الاستدامة الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية، وهي ينبغي معالجتها جميعاً بصورة تناسبية.
- 9- هناك إطار قانوني وطني ودولي واسع لمختلف جوانب الاستزراع المائي وسلسلة قيمه، يغطي مسائل كمكافحة أمراض الحيوانات المائية، وسلامة الأغذية، والمحافظة على التنوع الحيوي. تكون القوانين صارمة خاصة بالنسبة لتجهيز وتصدير واستيراد المنتجات المائية. عادة تكون السلطات المعنية المعتمدة مؤهلة للتحقق من تطبيق القوانين الإلزامية المحلية والدولية. بإمكان بعض المسائل الأخرى كالاستدامة البيئية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية ألا تخضع لهذا الإطار بصورة إلزامية وتفتح فرصة الحصول على الشهادة طوعاً كوسيلة تثبت من خلالها بأن نظام استزراع مائي معين تتم إدارته بمسؤولية.
- 10- تتألف النظم الموثوقة لإصدار شهادات الاستزراع المائي من ثلاثة عناصر: (1) المعيار؛ (2) الاعتماد؛ و(3) إصدار الشهادة. وبالتالي تغطي الخطوط التوجيهية ما يلي:
- عملية إعداد المعيار المطلوب لوضع وإعادة النظر في معايير إصدار الشهادات؛
 - نظم الاعتماد الضرورية لتوفير اعتراف رسمي لجهاز مؤهل لإصدار الشهادات؛
 - أجهزة إصدار الشهادات المطلوبة للتحقق من الامتثال بمعايير إصدار الشهادات.
- 11- بإمكان أي كيانات مؤهلة أن تضع وتنفذ نظام إصدار الشهادات وفقاً لشروط هذه الخطوط التوجيهية. ويمكن أن تشمل هذه الكيانات هيئات مختلفة منها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات القطاع الخاص (جمعيات الإنتاج أو التجارة، على سبيل المثال) وتنظيمات المجتمع المدني، أو الاتحادات التي تتألف من بعض أو كافة مجموعات الأطراف المعنية، بوصفها مستخدماً مباشراً لهذه الخطوط التوجيهية. وتوفر الخطوط التوجيهية معلومات عن الترتيبات المؤسسية والتنظيمية لإصدار شهادات تربية الأحياء المائية بما فيها شروط الحوكمة، وذلك بغرض ضمان تجنب تضارب المصالح بصفة خاصة.

مصطلحات وتعريفات

12- تُطبق المصطلحات والتعريفات التالية من أجل غاية هذه الخطوط التوجيهية الدولية المعنية بإصدار شهادات الاستزراع المائي. تأتي هذه المصطلحات والتعريفات أو تنبثق عن المواد الموجودة المعتمدة (على سبيل المثال، منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وهيئة الدستور الغذائي، المنظمة العالمية لصحة الحيوان والخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة، مدونة السلوك للصيد الرشيد (CCRF) الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة، ومصادر كثيرة أخرى)، ومدخلات الأطراف المعنية التي قدمت أثناء عملية إعداد هذه الخطوط التوجيهية.

الاعتماد

الإجراء الذي بواسطته تمنح السلطة المعنية، وفقا للقوانين المعمول بها، اعترافا رسميا بأن جهازا أو شخصا مؤهلا، يملك الكفاءة الضرورية للقيام بمهام محددة.
(المعيار ISO/IEC Guide 2:1996, 12.11 مع تعديله)

جهاز الاعتماد

الجهاز المكلف بتوجيه وإدارة نظام الاعتماد، وبمنح الاعتماد.
(المعيار ISO Guide 2, 17.2)

نظام الاعتماد

نظام له قواعده الخاصة من حيث الإجراء والإدارة من أجل تنفيذ الاعتماد. يُمنح الاعتماد لأجهزة إصدار الشهادات عادة بعد عملية تقييم ناجحة وتتبعه مراقبة ملائمة.
(المعيار ISO Guide 2, para. 17.1)

الاستزراع المائي

تربية الكائنات المائية، التي تنطوي على التدخل في عملية التربية من أجل تحسين الإنتاج، وعلى الملكية الفردية أو ملكية الشركات للكائنات المستزرعة.
(استنادا إلى قائمة مصطلحات منظمة الأغذية والزراعة لتربية الأحياء المائية، مع تعديلها)
<http://www.fao.org/fi/glossary/aquaculture/>

المراجعة

فحص منتظم ومستقل وظيفيا لتحديد ما إذا كانت النشاطات والنتائج ذات الصلة بها تتوافق مع الأهداف المقررة.
(المبادئ الخاصة بإصدار الشهادات المتعلقة بالواردات الغذائية والصادرات والتفتيش عليها الصادرة عن الدستور الغذائي CAC/GL 20)

إصدار الشهادات

الإجراء الذي بواسطته يقوم جهاز أو كيان لإصدار الشهادات، بإعطاء ضمانات خطية، أو ما شابه، بأن منتجاً أو عملية أو خدمة تتقيد بالشروط المحددة. بإمكان إصدار الشهادة أن يركز، وفقاً للحالة، على عدد من أنشطة مراجعة يمكن أن تشمل مراجعة متواصلة في سلسلة الإنتاج. (مُعدّل استناداً إلى 2، ISO Guide 15-1-2؛ المبادئ المعنية بتفتيش وإصدار شهادات تصدير واستيراد الأغذية، CAC/GLL 20؛ الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي).

جهاز أو كيان إصدار الشهادات

جهاز حكومي أو غير حكومي مختص ومعترف به يقوم بأنشطة إصدار الشهادات والمراجعة. بإمكان جهاز إصدار الشهادات أن يشرف على أنشطة إصدار شهادات قامت بها نيابة عنه أجهزة أخرى. (استناداً إلى 2، ISO Guide 15-2)

نظام إصدار الشهادات

العمليات والنظم والإجراءات والأنشطة المرتبطة بإعداد المعايير والاعتماد وتنفيذ إصدار الشهادات. (مقتبس من تقرير حلقة عمل الخبراء الأولى بشأن إصدار شهادات الاستزراع المائي المعقودة في بانكوك، تايلاند، مارس/آذار 2007)

سلسلة المسؤولية

مجموعة من التدابير للتحقق من أن منتجاً معتمداً خرج بالفعل من سلسلة لإنتاج الاستزراع المائي، لم تخلط معه منتجات غير معتمدة. ينبغي على تدابير التحقق المعنية بسلسلة المسؤوليات تغطية ملاحقة/اقتفاء أثر المنتج على طول سلسلة خط الإنتاج، والتجهيز والتوزيع والتسويق وملاحقة الوثائق والكمية المعنية. (من الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي لمصايد الأسماك الصادرة عن المنظمة)

تقييم المطابقة للشروط

أي نشاط معني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. بتحديد الوفاء بالشروط ذات الصلة (استناداً إلى المعيار 2، ISO Guide 2-12 مع تعديله)

إصدار الشهادات للمجموعات

إصدار الشهادات لمجموعة من صغار مستزاعي الأسماك أو تعاونيات مستزاعي الأسماك الذين ليدهم قواسم مشتركة من حيث طبيعة المنتج والقرب من موقع الاستزراع والتسويق المشترك كمجموعة. ويكون لدى المجموعة نظام رقابة داخلية خاص لضمان تقيد أعضاء المجموعة كافة بالمعايير.

المزارع الصغيرة للاستزراع المائي

مزارع لتربية الأحياء المائية ذات إنتاج صغير، و/أو مساحة صغيرة نسبيًا، دون يد عاملة دائمة بشكل رئيسي، وتفتقر عادة إلى القدرة الفنية والمالية لتحمل أعباء إصدار الشهادة الفردية. (مقتبس مع التعديل من تقرير حلقة عمل الخبراء الأولى بشأن إصدار شهادات تربية الأحياء المائية المعقودة في بانكوك، تايلاند، مارس/آذار 2007)

المعيار

وثيقة معتمدة توفر، للاستخدام العادي والمتكرر، القواعد والخطوط التوجيهية أو الميزات للمنتجات أو التجهيزات وأساليب الإنتاج المرتبطة بها، التي ليس من الإلزامي التقيّد بها وفقًا لقواعد التجارة الدولية. بإمكانها أيضًا أن تشمل أو تكون معنية حصريًا بشروط المصطلحات أو الرموز أو التعليب أو وضع العلامات أو التمييز عند تطبيقها على منتج أو عملية تجهيز أو طريقة إنتاج. ويقوم بإعداد معايير القطاع العام المجتمع الدولي للتوحيد القياسي، ويتم إقرار هذه المعايير دائمًا من قبل جهاز معترف به رسميًا. أما معايير القطاع الخاص فتعدها أجهزة من القطاع الخاص ولا يتم في جميع الحالات إقرارها من قبل جهاز معترف به رسميًا. (استنادًا إلى الاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية للإدارة، الملحق 1، فقرة 2)

جهاز، أو منظمة، أو كيان إعداد المعايير

منظمة أو كيان ذو أنشطة معترف بها في مجال إعداد المعايير. (استنادًا إلى ISO Guide 2، فقرة 4-3)

طرف آخر

شخص أو جهاز معترف بكونه مستقلًا عن الأطراف المعنية، في كل ما يتعلق بالسؤال قيد الدرس، ولا يشكل أي تضارب مصالح. (ISO/IEC Guide 2:1996؛ الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي)

التتبع

المقدرة على تتبع حركة منتج استزراع مائي أو مدخلات كالعلف والبذرة، خلال مرحلة أو مراحل محددة من الإنتاج والتجهيز والتوزيع. (مقتبس من الدستور الغذائي)

وحدة إصدار الشهادة

مقياس أو مدى عملية/عمليات الاستزراع المائي التي يجري تقييمها ومراقبتها للتحقق من الامتثال. بإمكان وحدة إصدار الشهادة أن تتألف من مزرعة واحدة أو وحدة إنتاج أو أي مرفق استزراع مائي آخر. كما ويمكن أن تتألف وحدة إصدار الشهادة من مجموعة من المؤسسات التي يجب تقييمها ومراقبتها معًا.

مستحضرات الطب البيطري

أي مادة أو مركب من المواد يقدم لمعالجة أو منع أمراض الحيوانات أو يمكن إعطاؤه للحيوانات بقصد عمل تشخيص طبي أو إعادة الوظائف الفسيولوجية للحيوانات إلى حالتها الأولى أو تصحيحها أو تعديلها. (التوجيه 2001/82/EC الصادر عن الاتحاد الأوروبي)

التطبيق

- 13- تفسر هذه الخطوط التوجيهية للنظم الطوعية لإصدار الشهادات وتفسر وتطبق بأكملها بطريقة تتفق مع القوانين واللوائح الوطنية، ومع الاتفاقات الدولية حيثما وجدت.
- 14- ينبغي على الكيانات المسؤولة عن نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي أن تقوم بالتحقق، والتقييم والتوثيق، بأن نظم إصدار الشهادات قد وضعت ويقام بتنفيذها وفقا للخطوط التوجيهية. إذا حصل أي نقص في طريقة تطبيق نظام قائم و/أو الطريقة التي يُنفَّذ بها، ينبغي عندها على الكيانات المسؤولة عن هذه المهام (إعداد المعايير، الاعتماد، أو إصدار الشهادات، على سبيل المثال) أن تقوم بكل ما هو ضروري لتحديد وتنفيذ خطة عمل تصحيحية. بعد ذلك، على الكيانات أن تتحقق وتوثق أن المخطط يتوافق مع الخطوط التوجيهية. ينبغي ألا يكون هناك أي تضارب مصالح بين الكيانات المعنية.
- 15- في حال فشل الكيانات المسؤولة عن نظام إصدار شهادة استزراع مائي في توفير ضمانة موثوقة بأن النظام قد تمّ وموجود قيد التنفيذ وفقا للخطوط التوجيهية، بإمكان مجموعات الأطراف المعنية (خاصة تلك التي تتم المصادقة عليها ضمن النظام) استخدام هذه الخطوط التوجيهية لتقييم النظام بواسطة جهاز يتمتع بالخبرة المناسبة أو أن تضطلع بهذا التقييم بنفسها. للحصول على التفاصيل، يرجى مراجعة الفصل الخاص بالمقتضيات المؤسسية والإجرائية.
- 16- يجوز للتقييم الاستناد إلى هذه الخطوط التوجيهية لتحديد ما إذا كان نظام إصدار الشهادات قد وُضع ونُفذ وفقا للخطوط التوجيهية بالنسبة لما يلي:

- إذا كان قد تقيّد بالمبادئ؛
- إذا كان قد عالج الاعتبارات الخاصة؛
- إذا كان قد حدد وعالج أهداف النظام والمسائل المهمة وفقا للحد الأدنى للشروط الموضوعية المناسبة؛
- وإذا كان إعداد المعايير والاعتماد و/أو إصدار الشهادات قد وُضع ونُفذ وفقا للشروط المؤسسية والإجرائية.

المبادئ

17- نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي:

- (أ) ينبغي أن تستند إلى المعايير الدولية أو الخطوط التوجيهية، عند الاقتضاء، ويجب عليها أن تعترف بالحقوق السيادية للدول والتقيّد بالقوانين والقواعد المحلية والوطنية والدولية ذات الصلة. من الضروري أن تكون متسقة مع الاتفاقات والمعاهدات والمعايير ومدونات الممارسة والخطوط التوجيهية الدولية المناسبة.
- (ب) ينبغي أن تعترف بأن أي شخص أو كيان يمارس نشاط الاستزراع المائي يكون ملزماً بالتقيّد بجميع القوانين واللوائح الوطنية.
- (ج) ينبغي أن توضع على أساس أفضل القرائن العلمية المتاحة، وأن تراعي فيها أيضاً المعرفة التقليدية شريطة إمكانية التحقق موضوعياً من صلاحيتها.
- (د) ينبغي وضعها وتنفيذها بشفافية، كما ينبغي أن تضمن عدم وجود تضارب مصالح بين الكيانات المسؤولة عن إعداد المعايير والاعتماد وإصدار الشهادات. وينبغي أن تسهّل هذه الكيانات الاعتراف المتبادل، والجهود الضرورية من أجل تحقيق الانسجام والاعتراف بالتكافؤ، استناداً إلى الشروط والمعايير الموجودة في هذه الخطوط التوجيهية.
- (هـ) ينبغي أن تكون منفتحة على تدقيق المستهلكين، والمجتمع المدني والتنظيمات الخاصة بها والأطراف المعنية الأخرى، مع احترام الاهتمامات المشروعة للمحافظة على السرية.
- (و) ينبغي أن تكون موثوقة ومتينة، وفعالة في تحقيق أهدافها المنشودة.
- (ز) ينبغي أن تعزز الاستزراع المائي الرشيد أثناء الإنتاج على النحو المعروض في مدونة السلوك التي أعدتها المنظمة عن الصيد الرشيد، وخاصة المادة 9 من تنمية الاستزراع المائي.
- (ح) ينبغي أن تشمل إجراءات كافية للمحافظة على سلسلة المسؤولية وتتبع منتجات وعمليات الاستزراع المائي التي صدرت لها الشهادات.
- (ط) ينبغي أن تؤسس أساليب واضحة لمساءلة كل الأطراف المعنية، بمن فيهم مالكو نظم إصدار الشهادات، وأجهزة الاعتماد وأجهزة إصدار الشهادات، وفقاً للشروط الدولية، عند الضرورة.
- (ي) ينبغي ألا تُميّز بين مجموعات المستزرعين الذين يمارسون الاستزراع المائي المسؤول استناداً إلى الحجم أو كثافة إنتاج أو التكنولوجيا؛ وأن تُعزز التعاون بين أجهزة إصدار الشهادات والمستزرعين والتجار؛ وأن تُضيف إجراءات مراجعة وتدقيق موثوقة ومستقلة؛ كما ومن الضروري أن تكون مربحة كي تضمن مشاركة شاملة للمستزرعين المسؤولين.

(ك) ينبغي أن تسعى جاهدة إلى تشجيع التجارة الرشيدة، وفقاً للخطوط التوجيهية الفنية للمنظمة بشأن التجارة الرشيدة بالأسماء، كما ينبغي أن تتيح الفرصة أمام منتجات تربية الأحياء المائية لدخول الأسواق الدولية دون قيود أمام التجارة.

(ل) ينبغي أن تضمن توفير اعتبارات خاصة لمعالجة مصالح المستزرعين الصغار ذوي الموارد القليلة، بالأخص التكاليف والمنافع المالية للمشاركة، دون الإخلال بسلامة الأغذية.

(م) ينبغي أن تقرّ هذه الخطوط التوجيهية للاستزراع المائي بالاحتياجات الخاصة للمستزرعين والحكومات في البلدان النامية. وينبغي أيضاً أن تقرّ هذه الخطوط التوجيهية بالدور الخاص الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة في مساعدة البلدان النامية على إعداد إطار للتنفيذ يكون سهلاً المنال وقابلاً للقياس. وعلى المنوال نفسه، ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تيسر تقييم قدرة المستزرعين والحكومات على استيفاء الاشتراطات المقترحة لنظم إصدار الشهادات للاستزراع المائي وعلى بلورة تطلّعات واقعية بالنسبة إلى استغناء المستزرعين والحكومات لهذه الاشتراطات.

المعايير الدنيا

18- يُقدّم في هذا القسم الحد الأدنى للمعايير الموضوعية من أجل وضع معايير إصدار شهادات الاستزراع المائي من أجل ب (أ) الصحة والرفق بالحيوان، (ب) سلامة الأغذية، (ج) التكامل البيئي، و(د) الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. إن المدى الذي يسعى فيه نظام إصدار الشهادات لمعالجة المسائل يرتبط بأهداف النظام، التي بدورها يجب أن تكون واضحة وشفافة ضمن النظام. ينبغي على نظم إصدار الشهادات أن تأخذ بالاعتبار أهمية القدرة على قياس الأداء في نظم وممارسات الاستزراع المائي، والقدرة على تقييم التوافق مع قواعد إصدار الشهادات.

الصحة الحيوانية والرفق بالحيوان¹

19- ينبغي القيام بأنشطة الاستزراع المائي بطريقة تضمن الصحة والرفق بالحيوانات المائية المستزرعة وذلك بتوفير الأوضاع الصحية المثلى عبر تخفيض الإجهاد والحد من مخاطر أمراض الحيوانات المائية والمحافظة على بيئة زراعية صحية خلال جميع مراحل الدورة الإنتاجية. وينبغي أن تكون الخطوط التوجيهية والمعايير الموضوعية من قبل المنظمة العالمية لصحة الحيوان هي الأساس المعياري المحدد في هذا الصدد.

¹ لأغراض هذه الخطوط التوجيهية لا تنطبق الإحالة إلى الرفق بالحيوان إلا في حدود تأثيره على الصحة الحيوانية وفقاً للمعايير الحالية والمقبلة للمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

الحد الأدنى للمعايير الموضوعية المعنية بمعالجة الصحة والرفق بالحيوانات المائية في أنظمة إصدار شهادات الاستزراع المائي:

- 20- ينبغي لعمليات الاستزراع المائي تحضير وتنفيذ برنامج لإدارة الصحة والرفق بالحيوانات المائية الموضوعية بالتوافق مع القوانين واللوائح الوطنية، مع مراعاة الخطوط التوجيهية الفنية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد والإدارة الصحية للنقل الرشيد للكائنات المائية الحية والمعايير ذات الصلة الموضوعية من قبل المنظمة العالمية لصحة الحيوان.
- 21- ينبغي أن يتم نقل الحيوانات المائية والمواد الوراثية الحيوانية والمنتجات الحيوانية وفقاً لأحكام مدونة صحة الحيوانات المائية الخاصة بالمنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) ذات الصلة من أجل منع إدخال أو انتقال الأمراض والعوامل المرضية المعدية إلى الحيوانات المائية مع تفادي اتخاذ تدابير صحية غير مبررة.
- 22- المحافظة على بيئة استزراعية خلال جميع مراحل الدورة الإنتاجية مع مواءمتها للأنواع المستزرعة وذلك لصالح الأحوال الصحية للحيوانات المائية والرفق بها وتخفيض مخاطر إدخال وتفشي أمراض الحيوانات المائية وخاصة من خلال:
- السماح بإخضاع المخزون للحجر الصحي عند الاقتضاء؛
 - الرصد الروتيني للمخزون والظروف البيئية للكشف المبكر للمشاكل الصحية للحيوانات المائية؛
 - وتنفيذ الممارسات الإدارية التي تخفض احتمال انتقال الأمراض داخل وبين منشآت الاستزراع المائي والحيوانات المائية الطبيعية والحد من إجهاد الحيوانات بغرض تحقيق الأوضاع الصحية المثلى.
- 23- ينبغي استخدام الأدوية البيطرية بطريقة رشيدة وفقاً للقوانين الوطنية المنطبقة أو الاتفاقات الدولية ذات الصلة التي تكفل الفعالية والسلامة للصحة الحيوانية والحماية للبيئة.
- 24- ينبغي النظر في استخدام الأنواع في الاستزراع المتنوع أو الاستزراع المائي المتعدد العوامل الغذائية المتكامل بغية تخفيض احتمال انتقال الأمراض بين الأنواع المستزرعة.
- 25- ينبغي إبقاء حيوانات الاستزراع في أوضاع استزراعية مناسبة للأنواع المعنية، مع مراعاة درجة حرارة المياه وجودتها بصفة خاصة.
- 26- يجب تدريب العمال على الممارسات الجيدة في الإدارة الصحية الخاصة بالحيوانات المائية والرفق بها من أجل ضمان توعيتهم على أدوارهم ومسئولياتهم في المحافظة على صحة الحيوانات المائية والرفق بها في الاستزراع المائي.

27- ينبغي القيام بأنشطة الاستزراع المائي بطريقة تضمن سلامة الأغذية عبر تنفيذ المعايير والقواعد الوطنية والدولية الملائمة بما في ذلك تلك التي يحددها الدستور الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية. رغم أن الدستور الغذائي يغطي كل من قضايا السلامة والجودة فيما يتعلق بالمنتجات المائية، فإن جوانب الجودة لم يتم، في الوقت الراهن، تناولها بالتفصيل لأغراض هذه الخطوط التوجيهية.

الحد الأدنى للمعايير الموضوعية من أجل معالجة سلامة وجودة الأغذية في نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي:

28- ينبغي أن تتواجد منشآت الاستزراع المائي في مناطق حيث خطر التلوث منخفض جدا، وحيث من الممكن مكافحة مصادر التلوث أو التخفيف منه.

29- عند استخدام التغذية، ينبغي أن تشمل عمليات الاستزراع المائي الإجراءات اللازمة لتفادي تلوث العلف على سبيل التقيد بالوائح الوطنية أو تنفيذ أحكام المعايير المتفق عليها دوليا. وينبغي أن تستخدم عمليات الاستزراع المائي العلف الذي لا يحتوي على مستويات خطيرة من مسببات الآفات والملوثات البيولوجية والكيميائية الفيزيائية و/أو أي مواد مغشوشة أخرى. ينبغي ألا يحتوي العلف المنتج في المزرعة إلا المواد المسموح بها من قبل السلطات الوطنية المختصة.

30- تتقيد العقاقير البيطرية والمواد الكيميائية التي تستخدم في الاستزراع المائي بالقوانين الوطنية وبالخطوط التوجيهية الدولية. وينبغي، عند اللزوم، أن تُسجل الأدوية الزراعية والمواد الكيميائية لدى السلطات الوطنية المختصة. وينبغي وضع جداول بالعقاقير البيطرية (وتصنيفها). وينبغي ألا تجري مكافحة الأوبئة بواسطة الأدوية البيطرية والمضادات الجرثومية إلا على أساس التشخيص الصحيح ومعرفة أن الدواء فعال لمكافحة أو معالجة مرض معين بالذات. ويجوز فقط للموظفين المصرح لهم ضمن إطار القوانين الوطنية بوصف وتوزيع بعض الأدوية البيطرية. وينبغي أن تستخدم جميع العقاقير البيطرية والمواد الكيميائية أو العلف الدوائي بها وفقا لتعليمات الصانع أو سلطة مختصة أخرى، مع انتباه خاص لفترة الاستراحة. ويجب ألا تستخدم مضادات البكتيريا و/أو العقاقير البيطرية و/أو المواد الكيميائية المحظورة و/أو غير المسجلة وغير المسموح بها، في إنتاج ونقل وتجهيز منتجات الاستزراع المائي. ولا ينبغي اللجوء إلى الاستخدام الوقائي للمنتجات الطبية البيطرية ولا سيما مضادات الجراثيم².

31- ينبغي أن تكون المياه المستعملة في الاستزراع المائي ذات جودة ملائمة لإنتاج الأغذية الصالحة للاستهلاك البشري. وينبغي عدم استعمال مياه الصرف في الاستزراع المائي. في حال استعمال مياه الصرف، يجب التقيد بالخطوط التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية في مجال الاستعمال السالم لمياه الصرف والإفرازات في الاستزراع المائي.

² إن مضادات الجراثيم لا تشمل لقاحات التطعيم.

32- ينبغي أن يكون مصدر قطيع التفريخ وبذور الاستزراع (البرقات، والمراحل بعد اليرقية، والزريعة، والإصبعية، الخ) بطريقة تخفف من انتقال المخاطر المحتملة على صحة الإنسان (المضادات الحيوية، الطفيليات، الخ) إلى المخزون قيد التربية.

33- ينبغي ضمان اقتفاء الأثر وحفظ الوثائق المعنية بأنشطة الاستزراع والمدخلات التي تؤثر على سلامة الأغذية عبر توثيق ما يلي:

• مصدر المدخلات كالعلف والبذور والعقاقير البيطرية ومضادات البكتيريا (الجرعة وفترة الاستراحة) والمضافات والمواد الكيميائية؛

• وصف وتركيز وجرعة وطريقة إعطاء وفترة الاستراحة للمواد الكيميائية والعقاقير البيطرية ومضادات البكتيريا والأساس المنطقي لاستخدامها.

34- ينبغي لمنشآت وعمليات الاستزراع المائي المحافظة على ظروف زراعية جيدة ومن حيث النظافة الصحية، ومن ضمنها:

• ينبغي تطبيق ممارسات نظافة صحية جيدة في المناطق المحيطة بالمزرعة لهدف الحد من تلوث مياه الاستزراع، خاصة من النفايات أو الغائط الحيواني أو البشري؛

• ينبغي تطبيق الممارسات السليمة لتربية الأحياء المائية أثناء الاستزراع لضمان ظروف استزراعية جيدة من حيث النظافة الصحية وسلامة وجودة منتجات الاستزراع المائي؛

• ينبغي على المزارع أن تضع برنامجا لمكافحة الآفات بطريقة تمنع وصول القوارض والطيور والحيوانات الداجنة وغير الداجنة، خاصة في المناطق التي تحيط بأماكن التخزين؛

• ينبغي صيانة أراضي المزرعة صيانة جيدة للحد أو التخلص من المخاطر التي تهدد سلامة الأغذية والأعلاف؛

• وينبغي تطبيق التقنيات المناسبة لحصاد وتخزين ونقل منتجات الاستزراع المائي، للحد من التلوث والضرر الجسدي.

35- ينبغي تنفيذ البرامج الضرورية للتعريف والتصنيف والإدارة المتكاملة والرصد، في مناطق تربية المحار ذات المصراعين لمنع التلوث الميكروبيولوجي والكيميائي والحد من التلوث البيوتكسيني. وينبغي تنفيذ عملية تتابع وتطهير المحار ذات الصراعين وفقا لمقتضيات الدستور الغذائي.

36- ينبغي تدريب العمال في الممارسات السليمة للنظافة الصحية من أجل ضمان توعيتهم على أدوارهم ومسؤولياتهم في حماية منتجات الاستزراع المائي من التلوث والتلف.

- 37- ينبغي تخطيط وممارسة الاستزراع المائي بطريقة بيئية رشيدة، وبالتوافق مع القوانين واللوائح المحلية والوطنية والدولية المناسبة.
- 38- وينبغي لنظم إصدار شهادات الاستزراع المائي أن تشجع على ترميم الموائل والمواقع التي أصابها أضرار بفعل استخدام الاستزراع في الماضي.
- 39- يمكن أن يؤثر الاستزراع المائي على البيئة، وينبغي أن تضمن نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي تحديد هذه التأثيرات وإدارة أو تخفيف التأثيرات الضارة إلى مستويات مقبولة وفقاً للقوانين المحلية والوطنية. وينبغي، حيثما أمكن، استخدام الأنواع المحلية للاستزراع واتخاذ تدابير للحد من إطلاق أو تسرب الأنواع المستزرعة إلى البيئة الطبيعية.
- 40- تختلف ممارسات الإدارة التي تعالج التأثيرات البيئية في الاستزراع المائي كثيراً مع اختلاف أحجام الاستزراع المائي ونظم تربية الأحياء المائية. ينبغي ألا تكون نظم إصدار الشهادات فرضية أكثر من اللزوم، ولكن عليها أن تضع نقاط مرجعية تشجع التحسين والابتكار في الأداء البيئي للاستزراع المائي.
- 41- يجوز لإصدار الشهادات أن يأخذ بالاعتبار تطبيق "نهج وقائي"، وفقاً للأحكام ذات الصلة من مدونة الصيد الرشيد.
- 42- عند القيام بتحليل المخاطر، يجب معالجة المخاطر بواسطة طريقة علمية مواتية لتقييم احتمال وقوع الأحداث ومقدار التأثيرات، ومراعاة أوجه عدم اليقين ذات الصلة. وينبغي تحديد النقاط المرجعية الملائمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الاقتراب من أو تخطي النقاط المرجعية.
- 43- ينبغي أن تسعى نظم إصدار الشهادات إلى تعزيز أخذ التكاليف البيئية في الحسبان واستخدام الأدوات الاقتصادية، مع مراعاة النهج الذي يقضي بأنه ينبغي للملوث، من حيث المبدأ، أن يتحمل تكاليف التلوث، مع إيلاء العناية الواجبة للحصيلة العامة ودون تشويه التجارة والاستثمارات الدولية³.

الحد الأدنى للمعايير الموضوعية من أجل معالجة التكامل البيئي في نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي:

- 44- ينبغي استخدام التقييمات البيئية وفقاً للقوانين الوطنية، وذلك قبل الموافقة على إنشاء عمليات الاستزراع المائي.

³ استناداً إلى المبدأ 16 من إعلان ريو عن البيئة والتنمية، يونيو/حزيران 1992.

- 45- ينبغي القيام برصد منتظم لجودة البيئة ضمن وخارج المزرعة إلى جانب نظام جيد لحفظ الوثائق، واستخدام المنهجيات الملائمة.
- 46- ينبغي تقييم وتخفيف التأثيرات الضارة على النظم البيئية الطبيعية المجاورة، ومن بينها الحيوان والنبات والموائل.
- 47- ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز إدارة المياه واستخدامها على نحو يتسم بالكفاءة فضلا عن الاستخدام السليم لمياه الصرف من أجل تخفيف التأثيرات على الأراضي المجاورة والموارد المائية.
- 48- ينبغي، حيثما أمكن، استخدام الزريعة المنتجة في المفرخات للاستزراع. وعند استخدام زريعة فينبغي جمعها بواسطة الممارسات المسؤولة.
- 49- لا تستخدم الأنواع الغريبة إلا عندما تُمثل مستوى مقبولا من المخاطر على البيئة الطبيعية، والتنوع الحيوي وصحة النظام البيئي.
- 50- بالإشارة إلى الفقرة 9-3-1 من مدونة سلوك الصيد الرشيد، فإنه ينبغي، عندما تكون المواد الوراثية لكائن مائي قد حورت بطريقة لا تحدث طبيعيا، استخدام تقييم علمي للتصدي للمخاطر الممكنة على أساس كل حالة على حدة ولا يدخل ذلك استحثاث تعدد المجموعات الكروموسومية.
- 51- ينبغي أن يتم إنشاء البنى الأساسية ونظم صرف المخلفات بطريقة رشيدة.
- 52- ينبغي أن يكون استخدام الأعلاف ومضافات الأعلاف والمواد الكيميائية والعقاقير البيطرية بما فيها مضادات الجراثيم والسباخ بطريقة رشيدة للحد من تأثيرها الضار على البيئة وتعزيز مقومات الاستدامة الاقتصادية.

الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

- 53- ينبغي إدارة الاستزراع المائي بطريقة رشيدة اجتماعيا، ضمن القوانين والقواعد الوطنية، ومع مراعاة اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق العمل، ودون تعريض سبل عيش العاملين في الاستزراع والمجتمعات المحلية للخطر. ويمكن للاستزراع أن يسهم في التنمية الريفية ويعزز الفوائد والعدل في المجتمعات المحلية، ويخفف من الفقر ويعزز الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، فإنه ينبغي مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في جميع مراحل التخطيط للاستزراع المائي وإعداده وتشغيله.
- 54- ينبغي الاعتراف بأهمية المسؤولية الاجتماعية المتكاملة للاستزراع المائي بالنسبة للمجتمعات المحلية.

الحد الأدنى للمعايير الموضوعية من أجل معالجة [الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية] لنظم إصدار شهادات الاستزراع المائي:

- 55- ينبغي معاملة العمّال بمسؤولية ووفقا للقواعد واللوائح الوطنية واتفاقات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، عند الاقتضاء.
- 56- ينبغي أن تدفع مرتبات العمال وأن تتاح لهم المزايا وأوضاع العمل وفقا للقوانين والقواعد الوطنية.
- 57- لا ينبغي استخدام عمل الأطفال بطريقة لا تتفق مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية والمعايير الدولية.

الشروط المؤسسية والإجرائية

- 58- تُعرض هنا الشروط المؤسسية والإجرائية من أجل وضع وتنفيذ نظم إصدار شهادات استزراع مائي موثوق بها، في أربعة أجزاء: (1) الحوكمة، (2) إعداد المعايير، (3) الاعتماد، و(د) إصدار الشهادات.
- 59- تقسم كل من الأجزاء المعنية بإعداد المعايير والاعتماد وإصدار الشهادات، إلى أربعة أقسام: (1) الغاية، (2) المراجع التشريعية، (3) الوظائف والبنية، و(4) الشروط. تعتبر هذه الشروط الحد الأدنى من الشروط التي ينبغي على جهاز أو كيان معيّن ان يستوفيها كي يُعترف به كجهاز أو كيان جدير بالثقة والمصدقية في القيام بواجباته ومسؤولياته. تُطبق المبادئ المتوفرة في هذه الوثيقة على الجوانب المؤسسية والإجرائية الخاصة بنظم إصدار الشهادات للاستزراع المائي.
- 60- تستعين الخطوط التوجيهية المقدمة هنا بتوجيهات أخرى مقبولة على الصعيد العالمي، بالأخص تلك التي أعدتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، ومنظمة العمل الدولية وهيئة الدستور الغذائي (CAC). ومن الضروري أن يتوافق كل نظام لإصدار الشهادات تم تطبيقه تقيّدا بهذه الخطوط التوجيهية مع التزامات البلد أمام منظمة التجارة العالمية، وبالأخص تلك الموجودة ضمن إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الحواجز الفنية أمام التجارة الدولية والإتفاقية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

الحوكمة

- 61- ينبغي للإجراءات المستخدمة والمؤسسات المشاركة في وضع وتنفيذ نظم إصدار الشهادات أن تكون شفافة وجديرة بالثقة ومتينة وذات حوكمة جيدة.
- 62- هناك عدة خيارات للمدى الجغرافي للنظام. يمكن أن يكون وطنيا أو إقليميا أو دوليا.
- 63- من الضروري ألا يكون مالك نظام خاص أو غير حكومي لإصدار الشهادات مرتبطا بصورة مباشرة بالشؤون العملية لهذا النظام، أي بالاعتماد وإصدار الشهادات، لتفادي تضارب مصالح. وعلى مالك أو مؤسس نظام خاص أو غير حكومي لإصدار الشهادات أن يكون على اتفاق رسمي مع جهاز أو كيان اعتماد منفصل ومستقل

ومختص لتكليفه بمهمة اعتماد أجهزة إصدار الشهادات باسمه. بإمكان جهاز أو كيان الاعتماد أن يكون خاصاً، أو عاماً، أو جهازاً مستقلاً خاضعاً للقوانين واللوائح الوطنية.

64- ينبغي أن يكون بحوزة مالك أو مؤسس نظام إصدار الشهادات، إجراءات خطية واضحة لتوجيه عملية اتخاذ القرارات.

65- ينبغي على منظمة (جهاز أو كيان إصدار شهادات) تم تأسيسها خصيصاً لهذا الغرض القيام بمناولة إصدار الشهادات. يمكن أن تكون حكومة، عامة، غير حكومية أو خاصة. ينبغي أن يحدد نظام إصدار الشهادات القواعد والقوانين التي تخضع لها عمليات جهاز أو كيان إصدار الشهادات. بإمكان جهاز أو كيان إصدار الشهادات العمل في إصدار شهادة نظام واحد لقطاع معين (استزراع مائي، على سبيل المثال)، أو لعدد من القطاعات والنظم.

إعداد المعايير

الغرض

66- تؤمن المعايير الشروط الضرورية والمقاييس النوعية والكمية والمؤشرات، لإصدار الشهادات في مجال الاستزراع المائي. ينبغي أن تعكس هذه المعايير الأهداف والنتائج التي يستهدفها نظام إصدار الشهادات من أجل معالجة الصحة والرفق بالحيوان وسلامة وجودة الأغذية والتكامل البيئي و/أو الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للاستزراع المائي.

الأساس التشريعي

67- يشمل الأساس التشريعي لإعداد المعايير الإجراءات الموثقة التالية:

- اتفاق منظمة التجارة العالمية المعني بالحوافز التقنية للتجارة
- +* اتفاق منظمة التجارة العالمية المعني بتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية
- الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي المعنية بتفتيش عمليات تصدير واستيراد الأغذية وأنظمة إصدار الشهادات
- ISO/IEC دليل 59. مدونة الممارسات السليمة للتقييم. 1994
- ISO/IEC 22003:2007 نظم إدارة سلامة الأغذية: الشروط المفروضة على الهيئات التي تؤمن مراجعة وإصدار الشهادات في مجال نظم إدارة سلامة الأغذية
- ISEAL. مدونة الممارسات السليمة لوضع المعايير الاجتماعية والبيئية. 2006
- OIE مدونة صحة الحيوانات المائية

- مدونة الممارسات السليمة حول إدخال ونقل الكائنات البحرية التابعة للمجلس الدولي لاستكشاف البحار (ICES)
- مدونة الممارسات السليمة حول إدخال ونقل الكائنات البحرية
- ISO/IEC 22000:2005 نظم إدارة سلامة الأغذية – الشروط لأي منظمة في سلسلة الأغذية
- ISO/TS 2004:2005 نظم إدارة سلامة الأغذية – توجيهات لتطبيق ISO 22000:2005
- ISO 22005:2007 اقتفاء الأثر في العلف وسلسلة الأغذية – مبادئ عامة وشروط أساسية لتصميم وتطبيق النظام
- ISO/IEC 16665 جودة المياه – الخطوط التوجيهية لمقدار العينات ومعالجة عينات المجموعة الحيوانية العينات البحرية
- ISO 23896-1:2007 جودة المياه – تدابير بيوكيميائية وفيزيولوجية حول السمك – جزء 1: أخذ عينات السمك ومعاينة وتخزين العينات
- ISO/IEC 17021:2006 تقييم الإمتثال – : الشروط المفروضة على الهيئات التي تؤمن مراجعة وإصدار الشهادات في مجال نظم الإدارة
- ISO/IEC 17065
- نظم إدارة سلامة الأغذية : الشروط المفروضة على الهيئات التي تؤمن مراجعة وإصدار الشهادات في مجال نظم إدارة سلامة الأغذية
- ISO/IEC 17021 إصدار الشهادات لنظم الإدارة
- ISO/IEC 22003 نظم إدارة سلامة الأغذية
- ISO/IEC 17025 اختبار المختبرات
- ISO/IEC 22005 سلسلة المسؤوليات

الوظائف والبنية التنظيمية

- 68- تشمل عملية إعداد المعايير تطوير ورصد وتقييم ومراجعة وإعادة النظر في المعايير. بإمكان جهاز أو كيان مختص في إعداد المعايير القيام بهذه المهام، أو أي كيان ملائم آخر، كما ويمكن أن يكون كيانا حكوميا أو غير حكومي. يكون جهاز أو كيان إعداد المعايير أيضا مسؤولا عن ضمان الاتصالات والانتشار المناسبين بالنسبة للمعايير وعملية إعداد المعايير، وعن كون هذه المعايير والوثائق المرتبطة بها متوفرة.
- 69- ينبغي أن تشمل البنية التنظيمية لجهاز أو كيان إعداد المعايير، لجنة تقنية مؤلفة من خبراء مستقلين ومنتدى للاستشارة وممثلين عن الأطراف المعنية، تُحدّد ولاياتهم بوضوح.

70- ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير أن يكون جهازاً قانونياً، ذا موارد كافية لدعم مهمته في إعداد المعايير. ينبغي أن تشمل العملية تمثيلاً ملائماً للأطراف المعنية. ينبغي أن يكون موظفو الحوكمة والإدارة وموظفو الدعم الآخرون، بعيدين عن تضارب المصالح.

الشروط

الشفافية

71- تعتبر الشفافية في عملية إعداد المعايير جوهرية. تساعد الشفافية في تيسير الاتساق مع المعايير الوطنية والدولية وتسهل الوصول إلى المعلومات والسجلات المعنية بإصدار الشهادات ومشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الأطراف المعنية من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لا سيما صغار أصحاب الشأن.

72- ينبغي لجهاز أو كيان إعداد المعايير القيام بأنشطته بطريقة شفافة وفقاً للقواعد الإجرائية الخطية. ينبغي أن تشمل القواعد الإجرائية آلية لتقديم حل حيادي لأي نزاع إجرائي أو موضوعي حول مناقلة مسائل إعداد المعايير.

73- بانتظام، وعند اللزوم، ينبغي أن يقوم جهاز أو كيان إعداد المعايير بتعميم برنامج عمله قدر الإمكان.

74- تلبية لطلب أي طرف معني، ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير أن يؤمن أو يسعى إلى تأمين، ضمن مهلة معقولة، نسخة عن إجراءات إعداد المعايير الخاصة به، وآخر برنامج عمل، ومسودة المعايير أو المعايير النهائية.

75- استناداً إلى احتياجات المستخدمين، ينبغي أن يقوم جهاز أو كيان إعداد المعايير بترجمة إجراءات وضع المعايير، وآخر برنامج عمل، ومسودة المعايير أو المعايير، إلى اللغات المناسبة.

مشاركة الأطراف المعنية

76- ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير السعي من أجل تحقيق مشاركة متوازنة من الخبراء الفنيين المستقلين ومن الممثلين عن الأطراف المعنية في عملية الإعداد والمراجعة والموافقة على المعايير. يمكن أن تشمل الأطراف المعنية جهات مختلفة منها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني ممثلين عن صناعة الاستزراع المائي (موردي المدخلات والمنتجين والمجهزين والتجار والتجزئة)، والمجتمع العلمي والمجموعات المجتمعية وشتى الاتحادات بوصفها مستخدماً غير مباشر للخطوط التوجيهية.

77- ينبغي على الأطراف المعنية بعملية إعداد المعايير المشاركة من خلال منتدى استشارة ملائم أو أن تكون على علم بآليات بديلة ملائمة بإمكانها المشاركة بواسطتها. في حال تعيين أكثر من منتدى واحد، ينبغي تحديد وتأمين الشروط المناسبة للتنسيق والاتصال.

المضمون والنظم القابلة للمقارنة

78- ينبغي على عملية إعداد المعايير السعي إلى ما يلي :

- أن تتضمن معايير مرجعية دولية في مجال الصحة، وسلامة الأغذية، والتكامل البيئي، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛
- تحديد ومراجعة نظم المقارنة؛
- تحديد احتياجات البحوث وثغرات المعرفة؛
- أن تتضمن شروط الاتفاقات الدولية ذات الصلة؛
- وأن تشجع الاعتراف المتبادل بين نظم إصدار الشهادات.

أحكام التبليغ

79- قبل اعتماد المعايير، ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير أن يسمح بمدّة ملائمة كي تتمكن الأطراف المعنية من تقديم التعليقات والملاحظات المعنية بمسودة المعايير. قبل بدء فترة تقديم التعليقات، يقوم جهاز أو كيان إعداد المعايير بنشر مذكرة يعلن بواسطتها عن بدء فترة تقديم التعليقات، في نشرة وطنية أو إقليمية أو دولية مختصة بأنشطة المعايير، و/أو في الإنترنت.

80- عند إعادة النظر اللاحقة في عملية إعداد المعايير، ينبغي على جهاز أو كيان إعداد المعايير أن يأخذ بالاعتبار التعليقات التي استلمها خلال فترة تقديم التعليقات.

حفظ السجلات

81- ينبغي التحضير والمحافظة على وثائق المعايير وأنشطة إعدادها. ينبغي أن تحدّد منظمة أو كيان إعداد المعايير مركزاً رئيسياً للاستشارات وتقديم التعليقات المرتبطة بالمعايير. ينبغي تسهيل المعلومات الضرورية اللازمة للاتصال بهذا المركز، حتى على الإنترنت.

معاينة وتعديل المعايير وإجراءات إعداد المعايير

82- ينبغي معاينة المعايير بانتظام وبالمشاورة مع الأطراف المعنية المناسبة، وإذا دعت الحاجة، تعديلها بعد المعاينة. ينبغي منح عمليات الاستزراع المائي المعتمدة مهلة ملائمة كي تتأقلم وتتقيّد بالمعايير المعدلة.

83- بإمكان أي طرف معني أن يقدم اقتراحات تعديل، وعلى جهاز أو كيان إعداد المعايير أن يأخذها بالاعتبار عبر عملية شفافية ومتמاسة.

84- ينبغي تحديث المنظور الإجرائي والمنهجي لإعداد المعايير على ضوء التقدم التقني والعلمي والتجربة المكتسبة في تطبيق المعايير في أنشطة الاستزراع المائي.

التصديق على المعايير

85- أثناء إعداد وتعديل المعايير، يجب إعداد إجراء لتثبيت المعايير وفقا للحد الأدنى من شروط الاستزراع المائي التي تنص عليها هذه الخطوط التوجيهية. يعتبر التصديق ضروريا أيضا ليضمن أن تكون المعايير:

- فعالة في تحقيق أهداف إصدار الشهادات، وجدية، وموضوعية وقابلة للمراجعة؛
- غير محتوية على مقاييس أو شروط من شأنها أن تسبب عوائق غير ضرورية للتجارة أو تُضلل مجتمع الاستزراع المائي؛
- ومراعية الجوانب العملية وتكلفة وضع وصيانة المعايير.

الاعتماد

الغاية

86- يوفر الاعتماد الضمانات الضرورية التي تثبت أن أجهزة إصدار الشهادات المسؤولة عن تقييم الامتثال وفقا لمعايير الاستزراع المائي من حيث الصحة والرفق بالحيوان وسلامة وجودة الأغذية والتكامل البيئي والجوانب الاجتماعية والاقتصادية هي أجهزة مختصة ومؤهلة للقيام بهذه الأعمال. يوفر الاعتماد الضمانات الضرورية التي تثبت قدرة الجهاز أو الكيان على التقييم وإصدار الشهادة بأن منتج استزراع مائي أو طريقة أو عملية معينة، مصدرها عملية استزراع مائي معتمدة وتتوافق مع المعايير.

المرجع التشريعي

- ISO/IEC 17011. تقييم الامتثال - الشروط العامة لاعتماد الأجهزة المكلفة باعتماد أجهزة تقييم الامتثال.

الوظائف والبنية

87- إن الاعتماد هو التقييم المستقل لصلاحيه جهاز أو كيان إصدار الشهادات. ينبغي أن تقع مهمة منح الاعتماد بعد عملية تقييم ناجحة على أجهزة الاعتماد المختصة. يقوم الاعتماد على أساس نظام يتمتع بإدارته وقواعده الخاصة، أي، نظام اعتماد.

88- ينبغي أن يكون جهاز أو كيان الاعتماد كيانا قانونيا، يملك موارد كافية لدعم المهام التي يقتضيها الاعتماد. ينبغي أن تشمل بنية الحوكمة تمثيلا مناسباً للأطراف المعنية. ينبغي أن يكون موظفو الحوكمة والإدارة وموظفو الدعم الآخرين، بعيدين عن تضارب المصالح من أجل اعتماده كجهاز أو كيان مختص وجدير بالثقة في تقييم أجهزة أو كيانات إصدار الشهادات بطريقة غير تمييزية ومحايدة وصحيحة، ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد التقيد بالشروط التالية :

الشروط

عدم التمييز

89- ينبغي أن يكون الوصول إلى جهاز أو كيان الاعتماد مفتوحاً أمام أجهزة إصدار الشهادات بغض النظر عن مكان وجودها. ينبغي ألا يكون هذا الوصول مشروطاً بحجم الجهاز أو انتمائه إلى أي هيئة أو مجموعة، كما ولا ينبغي أن يكون مشروطاً بعدد أجهزة إصدار الشهادات المعتمدة.

90- ينبغي الاعتراف كلياً بالظروف والشروط الخاصة لأجهزة إصدار الشهادات في البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، ومن بينها المساعدات التقنية والمالية ونقل التكنولوجيا والتعاون العلمي وفي مجال التدريب، دون المس بنزاهة عملية الاعتماد وإصدار الشهادة.

الاستقلالية، والمحايدة، والشفافية

91- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يكون مستقلاً ومحايداً. من أجل أن يكون محايداً ومستقلاً، يجب على جهاز الاعتماد:

- أن يكون شفافاً بشأن بنيته التنظيمية وبشأن الدعم المالي أو أي دعم آخر يتلقاه من كيانات رسمية أو خاصة؛
- أن يكون مستقلاً عن المصالح المكتسبة، وكذلك مديره التنفيذي والموظفون؛
- ألا يكون معرضاً للضغوط التجارية والمالية أو من أي نوع آخر، التي يمكن أن تؤثر على نتائج عملية الاعتماد؛
- أن يضمن بأن قرار الاعتماد قد اتخذه شخص أو أشخاص لم يشاركوا في عملية إصدار الشهادة (تقييم الامتثال)؛
- وعدم تفويض أي سلطة في منح أو صيانة أو توسيع أو تخفيض أو تعليق أو سحب الاعتماد إلى جهاز أو شخص خارجي.

الموارد البشرية والمالية

- 92- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك الموارد المالية الملائمة والاستقرار الكافي لتشغيل نظام الاعتماد، كما ويجب أن يحافظ على الترتيبات المناسبة لتغطية المسؤوليات الناتجة عن أنشطته و/أو عملياته.
- 93- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد استخدام عدد كاف من الموظفين الذين تلقوا التدريبات الضرورية ويملكون المؤهلات التقنية والخبرة الكافية للقيام بمهام الاعتماد في الاستزراع المائي.
- 94- يحافظ جهاز أو كيان الاعتماد على المعلومات التي تتعلق بمؤهلات وتدريب وخبرة كل موظف يشارك في عملية الاعتماد. يجب استكمال سجلات التدريب والخبرة باستمرار.
- 95- عندما يقرر جهاز أو كيان الاعتماد اللجوء إلى التعاقد الباطني مع شخص أو جهاز خارجي للقيام بأعمال الاعتماد غير الأعمال المعفاة في الفقرة 91، تُطبق على هذا الشخص أو الجهاز الخارجي نفس الشروط التي تطبق على جهاز أو كيان الاعتماد نفسه. ينبغي صياغة عقد أو اتفاق، موثق بالطريقة الملائمة، يغطي كافة الترتيبات ومن ضمنها السرية وتضارب المصالح.

المساءلة وإعداد التقارير

- 96- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يكون جهازاً قانونياً وأن يملك الإجراءات الفعالة الضرورية لمعالجة طلبات الاعتماد. بشكل خاص، ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يحافظ ويؤمن لمقدمي الطلبات والأجهزة المعتمدة ما يلي:
- وصفا مفصلاً لإجراءات التقييم والاعتماد؛
 - الوثائق التي تحتوي على الشروط المعنية بالاعتماد؛
 - والوثائق التي تنص على حقوق وواجبات الأجهزة المعتمدة.
- 97- ينبغي وضع عقد أو اتفاق يحدد مسؤوليات كل طرف.
- 98- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك:
- أهدافاً محددة والالتزام بالجودة؛
 - الإجراءات والتعليمات المعنية بالجودة موثقة في دليل الجودة؛
 - ونظاماً راسخاً، فعالاً ومناسباً للجودة.
- 99- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد القيام بمراجعات داخلية دورية تغطي جميع الإجراءات بطريقة منتظمة للتحقق من تنفيذ نظام الاعتماد بفعالية.

100- بإمكان جهاز أو كيان الاعتماد أن يخضع لمراجعات خارجية معنية بجوانب محددة. توضع نتائج المراجعة تحت تصرف الجميع.

101- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد ترشيح الموظفين المؤهلين للعمل في جهاز أو كيان الاعتماد، لتنفيذ عملية التقييم استناداً إلى شروط الاعتماد الواجبة التطبيق.

102- ينبغي على موظفي التقييم المرشحين أن يقدموا إلى جهاز أو كيان الاعتماد تقريراً حول النتائج أو التوصيات التي تتعلق بتوافق الهيئة المقيمة مع جميع شروط الاعتماد. ينبغي أن يؤمن التقرير معلومات مفصلة بصورة كافية، كالآتية:

- كفاءة وخبرة وسلطة الموظفين؛
- ملاءمة التنظيم الداخلي والإجراءات التي اعتمدها جهاز أو كيان إصدار الشهادة من أجل إضفاء الثقة على خدماته؛
- والإجراءات المتخذة لتصحيح الجوانب غير المتوافقة ومن ضمنها تلك التي حُددت في تقييمات سابقة، عند الضرورة.

103- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك السياسة والإجراءات الضرورية لحفظ الوثائق التي تتضمن كل ما حصل أثناء زيارة التقييم، لمدة من الزمن تنسجم مع الواجبات المرتقبة في العقد أو الواجبات القانونية أو واجبات أخرى. ينبغي أن تثبت الوثائق أنه قد تم التقيد كلياً بإجراءات الاعتماد. ينبغي تحديد هذه الوثائق وإدارتها والتخلص منها بطريقة تضمن نزاهة العملية وسرية المعلومات.

تسوية المنازعات التي تتعلق باعتماد أجهزة إصدار الشهادات

104- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك السياسة والإجراءات الضرورية الخطية لتسوية المنازعات المرتبطة بأي جانب من جوانب الاعتماد أو سحب الاعتماد من أجهزة إصدار الشهادات.

105- ينبغي أن تشمل هذه الإجراءات تأسيس لجنة، مخصصة إذا دعى الأمر، مستقلة ومحيدة من أجل متابعة هذه المنازعات. ينبغي أن تسعى اللجنة إلى تسوية المنازعات عبر المفاوضة والمصالحة. وان تعذر ذلك، ينبغي أن تُبلغ اللجنة قرارها خطياً لجهاز أو كيان الاعتماد، الذي بدوره يرسله إلى الطرف أو الأطراف المعنية الأخرى.

106- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد:

- المحافظة على وثائق جميع المنازعات، والإجراءات التصحيحية المعنية بالاعتماد؛
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية المناسبة؛
- تقييم فعالية الإجراءات التصحيحية؛

● والمحافظة على سرية المعلومات التي حُصل عليها أثناء التحقيق في المنازعات وتسويتها.

107- ينبغي وضع المعلومات التي تتعلق بالإجراءات الضرورية لمعالجة المنازعات المعنية بالاعتماد، تحت تصرف الجميع.

108- إن ما سبق وذكر لا يستثني حق اللجوء إلى أشكال أخرى من الإجراءات القانونية والإدارية المرتقبة في التشريع الوطني أو القانون الدولي.

السرية

109- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك الترتيبات التي تتماشى مع القوانين المطبقة للمحافظة على سرية المعلومات التي حُصل عليها أثناء أنشطة الاعتماد على جميع المستويات، ومن بينها اللجان والأجهزة الخارجية التي عملت باسمها.

110- عندما يقضي القانون بكشف المعلومات إلى طرف ثالث، ينبغي إعلام الجهاز بشأن المعلومات المقدمة، التي يسمح بها القانون. في أي حالة أخرى، لا يجوز كشف أي معلومات تتعلق بجهاز أو كيان إصدار الشهادات دون إذن خطي من هذا الجهاز.

صيانة وتمديد الاعتماد

111- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد اتخاذ الترتيبات الضرورية لتحديد فترة الاعتماد الخاصة بجهاز أو كيان إصدار الشهادات، بواسطة إجراءات رصد واضحة.

112- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد اتخاذ الترتيبات الضرورية التي تضمن أن يقوم جهاز أو كيان إصدار شهادات معتمد بالإبلاغ دون تأخير عن أي تغييرات طرأت على أي جانب من جوانب عملياتها.

113- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أن يملك الإجراءات الضرورية من أجل إعادة التقييم عندما تطرأ تغييرات مهمة تؤثر على قدرات أو نطاق أنشطة جهاز أو كيان معتمد، أو على التوافق مع أي معايير أخرى ينص عليها جهاز أو كيان الاعتماد.

114- ينبغي إعادة تقييم الاعتماد ضمن فترات متقاربة أو عند الضرورة للتحقق من أن جهاز أو كيان إصدار شهادات معتمد، لا يزال يتقيد بشروط الاعتماد. وينبغي ألا تزيد الفترة المحددة للاضطلاع بإعادة التقييم على خمس سنوات.

تعليق وسحب الاعتماد

115- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد تحديد الظروف التي تؤدي إلى تعليق أو سحب الاعتماد، جزئياً أو كلياً، لكل أو لجزء من نطاق الاعتماد.

تغيير في شروط الاعتماد

- 116- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد تبليغ جميع الأطراف المعنية بالطريقة المناسبة بشأن أي تغيير ينوي القيام به من حيث شروط الاعتماد.
- 117- ينبغي أن تراعى وجهات النظر التي أعربت عنها الأطراف المعنية قبل اتخاذ أي قرار بشأن الشكل والتاريخ الفعلي للتغييرات.
- 118- بعد إقرار ونشر التغييرات، ينبغي التحقق من قيام كل جهاز أو كيان اعتماد معتمد بتنفيذ التعديلات الضرورية لإجراءاته ضمن مهلة معقولة من الوقت الذي يراه جهاز أو كيان الاعتماد مناسباً.
- 119- ينبغي إعطاء اعتبارات خاصة للأجهزة المعتمدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، دون المس بتكامل عملية إصدار الشهادة.
- مالك أو حامل رخصة رمز، أو علامة تجارية، أو شعار الاعتماد
- 120- تُعالج الأحكام المعنية باستخدام ومراقبة المطالبة بالشهادة، أو الرمز أو التمييز، في القسم التالي المعني بإصدار الشهادات.
- 121- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد الذي يملك أو يحمل رخصة رمز أو شعار ينوي استخدامها ضمن برنامج اعتماده، توثيق الإجراءات التي تصف هذا الاستخدام.
- 122- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد ألا يسمح باستخدام علامته أو شعاره بطريقة توحي بأن جهاز أو كيان الاعتماد نفسه قد وافق على منتج أو خدمة أو نظام معتمد من قبل جهاز أو كيان إصدار الشهادات.
- 123- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الإشارات غير الصحيحة إلى نظام الاعتماد، أو الاستخدام المضلل للشعارات التي نجدتها في الإعلانات، والكاتالوجات، الخ.

إصدار الشهادات

الغرض

- 124- إصدار الشهادة هو الإجراء الذي بواسطته يمنح جهاز أو كيان معيّن ضماناً خطياً أو ما شابه، بأن عملية أو نشاط استزراع مائي قيد الاعتبار تتوافق مع معايير إصدار شهادات الاستزراع المائي ذات الصلة. إن عملية إصدار شهادة غير منحازة مرتكزة على تقييم موضوعي للعوامل الملائمة، تضمن للمشتري والمستهلك بأن عملية الاستزراع المائي التي خرج منها منتج استزراع مائي معتمد، تتوافق مع معايير إصدار الشهادات.

النطاق

125- بإمكان إصدار الشهادة أن يشمل نشاط استزراع مائي، كعملية استزراع مائي من سلسلة المسؤولية لمنتج معين، على سبيل المثال. بالإمكان منح شهادات منفصلة لنشاط الاستزراع المائي وللسلسلة المسؤولية الخاصة بمنتج معين.

126- هناك نوعان للتقييمات الضرورية لإصدار الشهادات:

- تقييم التوافق: إذا كان نشاط الاستزراع المائي يتوافق مع معايير ومقاييس إصدار الشهادات المناسبة؛
 - تقييم سلسلة المسؤولية: إذا أُنخذت التدابير الملائمة لتحديد وتمييز المنتجات الصادرة عن عملية استزراع مائي معتمدة من ضمنها الإنتاج وما يتبعه من مراحل التجهيز والتوزيع والتسويق (اقتفاء الأثر).
- 127- إن منتجات الاستزراع المائي التي تم تمييزها لاطلاع المشتري والمستهلك عن مصدرها من عملية استزراع مائي وسلسلة مسؤولية معتمدة، تتطلب هذين النوعين من التقييمات والشهادات.

المراجع التشريعية

- دليل ISO 62 الشروط العامة للهيئات التي تعمل في مجال تقييم وإصدار شهادات أو تسجيل نظم الجودة. 1996.
- دليل ISO/IEC 65 الشروط العامة للهيئات التي تعمل في مجال نظم إصدار شهادات المنتج 1996.
- منظمة التجارة العالمية (WTO). الاتفاق المعني بالحوافز التقنية للتجارة.
- ISO/IEC 17021 إصدار الشهادات لنظم الإدارة
- ISO/IEC 22003 نظم إدارة سلامة الأغذية
- ISO/IEC 17025 اختبار المختبرات
- ISO/IEC 22005 سلسلة المسؤوليات
- OIE مدونة صحة الحيوانات المائية/ خطوط توجيهية
- TBT المادتين 5-6. تقييم الامتثال

الوظائف والبنية

128- ينبغي على الأجهزة المعتمدة القيام بمهام تقييم التوافق وسلسلة المسؤولية من أجل الاعتراف بها كأجهزة مختصة وجديرة بالثقة في التقييم بطريقة لا تمييزية وغير منحازة وصحيحة، ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يتقيد بالشروط التالية.

الشروط

الاستقلالية والنزاهة

- 129- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يكون مستقلا من الناحيتين القانونية والمالية عن صاحب نظام إصدار الشهادة، وأن يكون بعيدا عن تضارب المصالح.
- 130- ينبغي ألا يكون لدى جهاز أو كيان إصدار الشهادات والموظفين المشرفين على التقييم والمصادقة الذين يستخدمهم مباشرة هذا الجهاز أو الكيان أو الذين تم التعاقد معهم باطنيا، أية مصالح تجارية أو مالية أو من أي نوع آخر في عملية الاستزراع المائي أو سلسلة المسؤولية التي يجب تقييمها، ما عدا تلك التي تتعلق بخدمات إصدار الشهادات.
- 131- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يضمن أن الموظفين المكلفين بالتقييم الهادف إلى إصدار الشهادة هم غير الموظفين المكلفين بمنح الشهادة.
- 132- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات ألا يفوض السلطة لمنح أو صيانة أو توسيع أو تخفيض أو تعليق أو سحب شهادة، إلى شخص أو جهاز خارجي.

عدم التمييز

- 133- ينبغي أن يكون الحصول إلى خدمات جهاز أو كيان إصدار الشهادات مفتوحا أمام جميع أنواع عمليات الاستزراع المائي.
- 134- ينبغي ألا يكون الوصول إلى جهاز أو كيان إصدار الشهادات مشروطا بحجم أو مقياس عمليات الاستزراع المائي، وألا يكون إصدار الشهادة مشروطا بعدد عمليات الاستزراع المائي المعتمدة.

الموارد البشرية والمالية

- 135- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يملك الاستقرار والموارد المالية المناسبة للقيام بمهامه، كما ينبغي أن يحافظ على الترتيبات الملائمة لتغطية المسؤوليات التي تنبثق عن عملياته و/أو أنشطته.
- 136- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات استخدام عدد كافي من الموظفين من ذوي الكفاءات والتدريب والمعرفة التقنية الضرورية من أجل تقييم التوافق و/أو سلسلة المسؤولية في الاستزراع المائي.
- 137- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات المحافظة على المعلومات التي تتعلق بكفاءات وتدريب وخبرة جميع الموظفين المشاركين في عملية إصدار الشهادة. ويجب تحديث سجلات التدريب والخبرة باستمرار.
- 138- عندما يقرر جهاز أو كيان إصدار الشهادات اللجوء إلى التعاقد الباطني مع جهاز أو شخص خارجي بشأن أعمال تتعلق بإصدار الشهادات، بخلاف الأعمال المعفاة في الفقرة 132، تطبق على هذا الجهاز الخارجي نفس

الشروط التي تطبق على جهاز أو كيان إصدار الشهادة نفسه. يجب صياغة عقد موثق بالطريقة المناسبة، أو اتفاق مشابه، يغطي الترتيبات الضرورية ومن ضمنها السرية وتضارب المصالح. ينبغي مراجعة وتقييم أنشطة المتعاقد معه باطنياً بصورة دورية.

المساءلة والإبلاغ

139- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يكون قانونياً وأن يملك الإجراءات الفعالة والواضحة الضرورية لمعالجة طلبات الحصول على شهادات الاستزراع المائي و/أو سلسلة المسؤوليات لمنتجات الاستزراع المائي. بالأخص، ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يحافظ ويؤمن لمقدمي الطلبات والكيانات المعتمدة ما يلي:

- وصفا مفصلاً لإجراءات التقييم وإصدار الشهادات؛
- الوثائق التي تحتوي على شروط إصدار الشهادات؛
- والوثائق التي تنص على حقوق وواجبات الكيانات المعتمدة.

140- ينبغي إعداد عقد أو اتفاق موثق بالطريقة المناسبة، أو ما شابهه، بين جهاز أو كيان إصدار الشهادات وزبائنه، ينص على حقوق وواجبات كل طرف.

141- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات القيام بمراجعات دورية داخلية تغطي كافة الإجراءات بطريقة منتظمة للتحقق من تنفيذ وفعالية نظام إصدار الشهادات.

142- بإمكان جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يكون موضعاً للمراجعات الخارجية بشأن الجوانب ذات الصلة. وينبغي أن تكون نتائج هذه المراجعات تحت تصرف الجميع.

143- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يملك السياسة والإجراءات الضرورية لحفظ الوثائق لفترة من الزمن تتماشى مع الالتزامات القانونية والتعاقدية. ينبغي أن تثبت الوثائق التقيد التام والفعال بإجراءات إصدار الشهادة، وخصوصاً فيما يتعلق باستمارات تقديم الطلبات وتقييم التقارير والوثائق الأخرى المرتبطة بمنح أو المحافظة أو توسيع أو تخفيض أو تعليق أو سحب الشهادة. ينبغي تعريف وإدارة والتخلص من الوثائق بطريقة تضمن نزاهة العملية وسرية المعلومات. ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يضمن إبلاغ جميع الأطراف المعنية حول أية تغييرات تطرأ على الإجراءات المتفق عليها.

144- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات وضع الوثائق غير السرية المناسبة تحت تصرف من يطلبها.

رسوم إصدار الشهادة

145- في حال تقاضى جهاز أو كيان إصدار الشهادات رسوماً، ينبغي أن يكون لديه نظام مكتوب يحدد الرسوم لمقدمي الطلبات وعمليات الاستزراع المائي المعتمدة، وأن يكون هذا النظام جاهزاً تحت الطلب. عند وضع نظام الرسوم

وتحديد رسم إصدار الشهادة، ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يأخذ بالاعتبار الشروط الدقيقة المعنية بتقييم وتحديد مقياس وحجم وتعقد عملية الاستزراع المائي أو سلسلة المسؤوليات، وشرط عدم التمييز بين الزبائن، وأي ظروف وشروط خاصة للمستزرعين الصغار والبلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية.

السرية

146- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات اتخاذ الترتيبات المناسبة وفقا للقوانين المطبقة من أجل ضمان سرية المعلومات المكتسبة أثناء عملية إصدار الشهادة على كل المستويات.

147- عندما يفرض القانون إعطاء معلومات لطرف ثالث، ينبغي إعلام الزبون بشأن هذه المعلومات، كما يسمح القانون. لا يجوز، في أية حالة أخرى، إعطاء أية معلومات حول منتج معين أو عملية استزراع مائي معينة، لطرف ثالث، دون موافقة خطية من الزبون المعني.

صيانة الشهادة

148- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات القيام بالمراقبة والرصد ضمن فترات زمنية ملائمة للتحقق من أن عملية استزراع مائي معتمدة و/أو سلسلة مسؤولية معتمدة لا تزال تتقيد بشروط إصدار الشهادات.

149- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يطلب من الزبون إبلاغه بالسرعة الممكنة بشأن أية تغييرات ينوي إدخالها على إدارة الاستزراع المائي، أو سلسلة المسؤولية، أو أية تغييرات أخرى يمكن أن تؤثر على التوافق مع معايير إصدار الشهادة.

150- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة التقييم إذا حصلت تغييرات تؤثر كثيرا على وضع إدارة عملية الاستزراع المائي، أو سلسلة المسؤولية، أو إذا أشارت دراسة شكوى، أو أية معلومات أخرى، أن عملية استزراع مائي معتمدة و/أو سلسلة المسؤوليات لم تعد تتقيد بالمعايير المطلوبة و/أو الشروط المرفقة الخاصة بجهاز أو كيان إصدار الشهادات.

151- ينبغي ألا تتجاوز فترة صلاحية الشهادة خمس سنوات. يجب أن يعطي التقييم المطلوب من أجل إعادة إصدار الشهادة، اهتماما خاصا للتغييرات التي طرأت على إجراءات عملية الاستزراع المائي أو على الممارسات الإدارية.

تجديد الشهادة

152- استناداً إلى المراجعة والرصد الملائمين، ينبغي تجديد الشهادة لفترة متفق عليها لا تتجاوز مدتها خمس سنوات، أو بوتيرة تتجاوز ذلك إذا كانت هناك تغييرات في العملية الجاري إصدار الشهادة لها تستدعي ذلك.

تعليق وسحب الشهادة

153- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات تحديد الشروط الضرورية التي يتقيد بها تعليق أو سحب الشهادة، جزئيا أو كليا، لكل أو لجزء من نطاق الشهادة.

154- ينبغي لجهاز أو كيان إصدار الشهادات أن يفرض على عملية استزراع مائي و/أو سلسلة مسؤولية معتمدة، على أثر تعليق أو سحب الشهادة منهما (مهما كانت الأسباب)، الامتناع عن استخدام أية مواد إعلانية تتضمن إشارة إليه، وأن تعيد جميع الوثائق الخاصة بالشهادة كما يفرض جهاز أو كيان إصدار الشهادات. يجب أن يكون جهاز أو كيان إصدار الشهادات أيضا مسؤولا عن إبلاغ الجميع بسحب أو تعليق الشهادة وذلك بعد استنفاد جميع عمليات الطعن.

صيانة سلسلة المسؤولية

155- تُطبق إجراءات سلسلة المسؤولية في نقاط الضعف الموجودة في النقل. في كل نقطة ضعف موجودة في عملية النقل، قابلة للتغيير وفقا لنوع المنتج الاستزراع المائي المتداول، ينبغي تعريف وتمييز جميع منتجات الاستزراع المائي المعتمدة، من منتجات الاستزراع المائي غير المعتمدة.

156- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات التأكد أن على من يستلم منتجات الاستزراع المائي المعتمدة أن يحفظ الوثائق الملائمة لسلسلة المسؤولية، بما فيها الوثائق المتعلقة بالشحن والاستلام وتحرير الفواتير.

157- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادات اتخاذ الإجراءات الموثقة الضرورية لتحديد وسائل ودورية المراجعة.

158- يجب تسجيل أي خرق أو ما يبدو خرقا في سلسلة المسؤولية يُرصد أثناء التفتيش/المراجعة في تقرير التفتيش/المراجعة إلى جانب:

• شرح العوامل التي أدت إلى هذا الخرق؛

• وشرح الإجراءات التصحيحية المتخذة أو المفروضة لمعالجة المنتج الذي تأثر بالخرق ولضمان عدم حصول خرق مماثل في المستقبل.

159- ينبغي إضافة وثائق التفتيش/المراجعة إلى تقرير التفتيش/المراجعة الخطي الموجود تحت تصرف الأطراف ذات الصلة، ويُحفظ في الأرشيف في مكتب جهاز أو كيان إصدار الشهادات.

160- ينبغي أن يتضمن تقرير التفتيش/المراجعة، على الأقل:

• تاريخ التفتيش/المراجعة؛

• اسم/أسماء الشخص/الأشخاص المسؤولين عن التقرير؛

- أسماء وعناوين المواقع التي تم تفتيشها/مراجعتها؛
- نطاق التفتيش/المراجعة؛
- وتعليقات حول امتثال الزبون لشروط سلسلة المسؤولية.

استعمال ومراقبة طلبات أو رمز أو تمييز أو شعار إصدار الشهادة

161- ينبغي للمالك نظام إصدار الشهادة، أن يملك إجراءات موثقة تنص على الشروط والقيود المعنية باستخدام الرموز أو التمييز أو الشعارات التي تشير أن منتجاً استزراعياً مائياً مصدره عملية استزراع مائي معتمدة بشكل خاص، يُفرض على نظام إصدار الشهادة أن يضمن أن الرموز أو التمييز أو الشعارات لا ينبغي أن ترتبط بالطلبات التي ليس لها صلة بعمليات أو منتجات الاستزراع المائي المعتمدة، ولا يجوز أن تُشكل حواجز تجارية أو أن تُضلل المستهلك.

162- ينبغي للمالك نظام إصدار الشهادة ألا يمنح أي رخصة بشأن لصق العلامة/الطلب/التمييز/الشعار أو يصدر شهادة لعمليات أو منتجات استزراع مائي قبل أن يتأكد أن المنتج الذي يحملها تم إنتاجه بالفعل في مصادر معتمدة.

163- تقع على جهاز أو كيان إصدار الشهادات، أو جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة، مسؤولية التأكد من عدم استخدام علامته أو شعاره، بطريقة مُضللة أو احتيالية.

164- يمنح جهاز أو كيان إصدار الشهادات، أو جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة، حق استخدام علامته أو شعاره أو رمزه للإشارة إلى الشهادة، وبإمكان عملية الاستزراع المائي وأي منتج استزراع مائي صادر عنها أن يستخدم العلامة أو الرمز أو الشعار المحدد بالطريقة التي يُصرح بها خطياً فقط.

165- ينبغي لجهاز أو كيان إصدار الشهادات، أو جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الإشارات غير الصحيحة إلى نظام إصدار الشهادة أو استخدام الرموز والعلامات التجارية والشعارات في الإعلانات والكاتالوجات بطريقة مُضللة.

166- ينبغي أن تتضمن جميع الشهادات المعلومات التالية :

- اسم وعنوان جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة؛
- اسم وعنوان جهاز أو كيان إصدار الشهادات؛
- اسم وعنوان حامل الشهادة؛
- التاريخ الفعلي لإصدار الشهادة؛
- مضمون الشهادة؛
- مدة صلاحية الشهادة؛
- وتوقيع الموظف المسؤول عن منح الشهادة وخاتمه.

167- ينبغي على جهاز أو كيان الاعتماد أو مالك نظام إصدار الشهادة أن يضع السياسة والإجراءات الخطية الضرورية لتطبيقها على أجهزة إصدار الشهادات المعتمدة من أجل معالجة أية شكاوى أو طعن من قبل الأطراف المعنية تتعلق بأي جانب من جوانب إصدار الشهادة أو سحبها. ينبغي أن تكون هذه الإجراءات مناسبة، وأن تحدد بوضوح نطاق وطبيعة الطعن الذي سيؤخذ بالاعتبار وأن تكون معممة فقط على الأطراف المعنية أو المستشارة أثناء التقييم. يتحمل مقدم الطعن كافة تكاليف الطعن.

168- ينبغي أن تتضمن هذه الإجراءات لجنة مستقلة ومحايدة لمتابعة أي شكاوى. إذا أمكن، ينبغي على اللجنة محاولة حل الشكاوى عبر المفاوضات والتسوية. وإذا لم يكن هذا ممكناً، فعلى اللجنة أن توفر قراراً خطياً لجهاز أو كيان إصدار الشهادات، أو لجهاز أو كيان الاعتماد، أو لمالك نظام إصدار الشهادة، وفقاً للحالة، الذي بدوره ينبغي عليه نقل هذا القرار إلى الطرف أو الأطراف المعنية.

169- أن ما سبق وذكر لا يستثني اللجوء إلى أشكال أخرى من الإجراءات القانونية والإدارية التي تنص عليها التشريعات الوطنية والإقليمية أو القانون الدولي.

حفظ وثائق الشكاوى والطعن المعنية بإصدار الشهادة

170- ينبغي على جهاز أو كيان إصدار الشهادة، أو جهاز أو كيان الاعتماد، أو مؤسس/مالك نظام إصدار الشهادة:

- حفظ الوثائق المعنية بكافة الشكاوى والطعن، والإجراءات التصحيحية المرتبطة بإصدار الشهادة؛
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية الملائمة؛
- تقييم فعالية الإجراءات التصحيحية؛
- والمحافظة على سرية المعلومات المكتسبة أثناء التحقيق وحل الشكاوى والطعن المتعلقة بإصدار الشهادة.

171- ينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بإجراءات معالجة الشكاوى والطعن الخاصة بإصدار الشهادات متوفرة للجميع.

اعتبارات خاصة فيما يتعلق بالتنفيذ

172- ينبغي على المنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة، حكومية كانت أو غير حكومية، وصناعة الاستزراع المائي والمؤسسات المالية، الاعتراف بالظروف والشروط الخاصة لمتنحي الاستزراع المائي والأطراف المعنية الأخرى في البلدان النامية، وخاصة أولئك الموجودين في البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل دعم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية بفعالية وبالتدرج. ينبغي على الدول، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات

الصلة، والمشتريين والتجار، والمؤسسات المالية، العمل على معالجة احتياجات التنفيذ هذه، بالأخص في مجالات المساعدة التقنية والمالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات والتدريب. كما ويجب أن تعتبر هذه المساعدة الدعم المباشر للتخفيف من عبء التكلفة المرتفعة المحتملة لإصدار الشهادات والاعتماد.

173- هناك حاجة للمساعدة في بناء القدرات وتحسين كفاءة الأطراف المعنية من أجل المشاركة في إعداد والتقيّد بنظم إصدار شهادات الاستزراع المائي التي تتماشى مع الخطوط التوجيهية. وهذا ما يشمل ضمانة حصول الأطراف المعنية على الخطوط التوجيهية وفهمها، وإلى أحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة، والمعايير المطبقة التي تعتبر ضرورية للاستزراع المائي المسؤول. يمكن أن تكون التكنولوجيات المناسبة والحديثة ضرورية للتقيّد بمعايير إصدار الشهادات. تقتضي الاستفادة الكلية من هذه التكنولوجيات توسيع وتدريب وتنمية المهارات، وبرامج أخرى لبناء القدرات المحلية للمستزعين والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى. يجب أن تقدم المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأخرى الدعم في مجال التعاون، بالأخص على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وفي بناء القدرات من أجل إعداد والتقيّد بأنظمة إصدار شهادات الاستزراع المائي الأكثر ملاءمة لإقليمهم، وفي إعداد الآليات والبروتوكولات من أجل تبادل المعرفة، والخبرة والمساعدة التقنية في دعم هذه الأهداف.

174- يمكن لنظم إصدار شهادات الاستزراع المائي الأخرى أن تكون قادرة على تحقيق نفس الهدف، وتكون متكافئة في هذه الحدود. بالإمكان وضع مذكرات تفاهم، أو اتفاقيات اعتراف متبادل، أو اعتراف من طرف واحد، من أجل الاعتراف المتبادل بين نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي، التي ينبغي لها جميعاً أن تتضمن تدقيقاً ومراقبة مناسبتين لنظم إصدار الشهادات المعنية. يمكن أن تكون الأدوات والمساعدة التقنية ضرورية من أجل ضمانة الإنصاف والشفافية والانتظام في وضع الاتفاقات وأساليب الرصد التي تسهّل إعداد وتنفيذ نظم إصدار شهادات الاستزراع المائي التي تتماشى مع إجراءات إصدار الشهادات والاعتماد وإعداد المعايير المرتقبة في هذه الخطوط التوجيهية.

175- ينبغي، بصرف النظر عن سائر أحكام هذا الفصل، ألا تحل نظم إصدار الشهادات من قبل أطراف أخرى تنفيذاً لهذه الخطوط التوجيهية محل النظم ذات الصلة لإصدار الشهادات أو الشهادات الرسمية الصادرة عن الدول.

176- تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتسهيل ورصد تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية المعنية بإصدار شهادات الاستزراع المائي وتعزيز تبادل المعارف والخبرات والوكالات الإنمائية والمؤسسات المانحة مدعوة إلى مساندة المنظمة في تيسير توجيه المساعدة المالية والفنية إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.